جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم / العلوم المالية و المصرفية

بحث حول

مخاطر الائتمان في العمل المصرفي

(بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية و المصرفية جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية و المصرفية)

مقدم من قبل الطالب

جعفر محمد علي جاسم

بأشراف الاستاذ

ثائر عمران موسى

1439هـ 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ
عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ))

صدق الله العلي العظيم

البقرة (286)

الإهداء

لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب الليل إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك (الله جل جلالة) .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح العالم إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا محمد صلى الله واله وسلم)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله يمدد عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك في ذهني اليوم وفي الغد والى الأبد بها اهتدي (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة وسر وجودي والى سر ابتسامتي والى من علمتني معنى الحب والحنان والرحمة (والدتي العزيزة)

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم والسعادة فيهم والى شعلة الذكاء والنور إخواني الأعزاء وجميع الأصدقاء .

إلى من شاركني وساعدني في تقديم البحث وبالأخص

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نسير مسيرتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى سنين

قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا المحترمين الذين قدموا لنا الكثير

ساعين وباذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لبعث الأمة من جديد

. . . .

وقبل إن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة والاعتزاز إلى الذين

حملوا أقدس رسالة في الحياة . . .

إلى الذين أمهدوا لنا طريق العلم والمعرفة . . .

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الادارة والاقتصاد –قسم العلوم المالية والمصرفية

واخص بالتقدير والشكر الاستاذ(**ثائر عمران موسى**)

المقدمة

من المؤكد ان الأتمان المصرفي دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية بعدة وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين حيث يجري تحويل راس المال من شخص لدية فائض نقدي الى شخص بحاجة الى هذا الفائض وغير متوافر لديه من اصل استغلال في عملية الانتاج ويعد الدور الكبير للائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي صوب المشاريع الاستثماري المهمة ذات الاستغلال الافضل للموارد المتوافرة والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية لذا فأن الائتمان المصرفي عصب حياة النشاط الاقتصادي وان الايرادات التي يحصل عليها المصرف عند منحة الائتمان تمثل نسبة كبيرة من ايراداته .

تتعرض المصارف للعديد من المخاطر المالية والمصرفية منها ، مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ، ومخاطر التضخم ومخاطر السرقة والاختلاس ومخاطر الاستثمار ومخاطر الوطنية ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاندماج ومخاطر العولمة وتحديد الاسواق فضلاً على المخاطر الائتمان بسبب الظروف المحيطة ، منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي ترك اثار سلبية على عمل هذه المصارف ، لذا فأنها تبحث عن اساليب وجراءات للحد من هذه المخاطر .

مشكلة البحث :-

تزامنت وتزايد المشاكل الائتمانية ومخاطر الائتمان المصرفي مع الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة

هدف البحث :-

1- دراسة وتحليل اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة في العراق .

تحليل لاهم الاساليب المستخدمة في التقليل من حدة المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة في العراق .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان عملية الائتمان المصرفي تأتي عملية مالية تتعرض الى العديد من المخاطر والتحديات)

اسلوب البحث :-

لقد جرى استخدام الاسلوب الاستنباطي في البحث وقد جرى الاعتماد على منهجية ، المنهج الاول التحليل النظري للائتمان المصرفي ومخاطرة والمنهج الثاني التحليل الكمي من خلال بعض المؤشرات المالية ومن ثم تحليلها من خلال جداول خاصة بعمل

هيكلية البحث :-

تتضمن الدراسة ثلاث فصول رئيسية علاوة على الاستنتاجات والتوصيات فقد تطؤق الفصل الاول الى الاطار النظري للائتمان المصرفي ويحتوي على ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول ما الائتمان المصرفي والمبحث لاهم المؤشر الاقتصادية في حجم وكلفة الائتمان المصرفي اما المبحث الثالث تناول اثر الائتمان المصرفي على بعض مكونات الاقتصاد الكلي .

اما الفصل الثاني ، فقد تطرق الى دراسة تحليلية للائتمان المصرفي ومخاطرة لمجموعة المصارف التجارية الخاصة في العراق ويتكون من ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الاول للائتمان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة في العراق والمبحث الثاني لاهم المخاطر التي تتعرض لمعاهدة المصارف والمبحث الثالث للاصلاح المصرفي في العراق

الفصل الاول

المبحث الاول

1-1-1 مفهوم الائتمان المصرفي :-

يقصد به متاجرة المصارف بالوقائع النقدي التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وافراد المجتمع وتخضع الى اسس استقر عليها العرف المصرفي [1]

يعرف كذلك انه :- قيام المصارف مختلف تخصيصاتها تقديم تمويلة اي منح تسهيلات تجارية (جاري مين قروض خصم الكمبيالات) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة [2] فمن وجهة نظر خاصة نستطيع ان نورد التعريف للائتمان هو علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن (المصرف والمدين يتمكن من خلالها المدين الحصول على مبلغ معين من المال وفق شروط معينة ومن خلالها التعريف نلاحظ مايلي :-

1. هناك علاقة مديونية بين الدائن (المصرف والمدين تقوم على اساس الثقة .
2. حصول المدين على مبلغ من المال مقابل تعهده بالدفع في المستقبل .
3. هناك مدة زمنية فاصلة بين حصول الائتمان وتسهيلة تجعل الائتمان عرضة للمخاطر .

ان كلمة ائتمان مشتقة من الكلمة اللاتينية (Credo) وهي تركيب لاصطلاحين (Cord) وتعني باللغة اللاتينية ثقة (do) وتفهم اضع فالمصطلح معناه (الثقة)

2-1 – انواع الائتمان المصرفي

هناك تصنيفات عديدة للائتمان المصرفي

1-1-1-2-1- الائتمان المصرفي تبعاً للغرض منه :-

1- الائتمان التجاري :- وهو الائتمان المقدم لاغراض التجارية الداخلية والخارجية نتيجة ازدياد المعاملات الدولية بين الدول والشركات من مختلف العالم ازدادت الحاجة لتعديل التجارة الخارجية الدولية في تقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر ام المستورد والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها الائتمان الدولي منها مخاطر الانتاج ومخاطر التسوية ومخاطر الائتمانية والمخاطر السياسية ومخاطر السياسية ومخاطر

([1]) ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص1
([2])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص3

تغير قيمة العملة ومنح التحويل والرقابة على المصرف والائتمان لاغراض التجارة الداخلية حيث تقوم المصارف التجارية تقديم الائتمان للمصدر والمستوردة وان الائتمان المقدم لاغراض التجارة الخارجية يكون اقل عرضة للمخاطر من الائتمان المقدم لاغراض التجارة الخارجية [3]

2- الائتمان الاستهلاكي :- هذا النوع تمنحه المصارف التجارية للافراد عند دخولهم ومدخراتهم عن تلبية حاجاتهم ويستخدم هذا النوع لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة [4]

3- الائتمان الاستثماري :- ان المشاريع الاستثمارية بحاجة الى هذا النوع من الائتمان لتمويل عملياتهم الاستثمارية وانشاء مشاريع وشراء سلع استثمارية ويسهم هذا النوع من الائتمان في زيادة الانتاج وزيادة الدخل .

2-1-1 :- اشكال الائتمان المصرفي

1. التسهيلات الائتمانية المباشرة وتشمل :-

1- القروض (Loans) :- وهي من ابسط صور الائتمان وتعد من اهم اصول المصارف واكثرها ربحاً .

القرض عبارة عن عقد يتحقق عن طريق تقديم الاموال الى المستفيدة منها او المقترض والذي يتعهد بدورة بدفع الثمن او سعر الفائدة وهناك انواع مختلفة للقروض تتنوع تنوع التسهيلات الائتمانية (مثل القروض طويلة الاجل وقصيرة ومتوسطة الاجل قروض تجارية ..الخ)

2- السلف :- هي عبارة نقدية تقدمها المصارف التجارية الى موظيفها وزبائنها الدائمين لاغراض تجارية او اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بارجاع السلفة مع مبلغ الفائدة واحدة .

3- الجاري مدين (السحب على المكشوف) :- هو ان يسمح البنك لزبونة بأن يكون حسابة مديناً في حدود مبلغ معين متفق علية مقابل تقديم الزبون الضمانات معينة

4- خصم الاوراق التجارية :- هو قيام البنوك التجارية بوضع تحت تصرف الزبون قيمة الكمبيالة حيث اجل سدادها وذلك بعد ان يطرح من قيمة الكمبيالة اي قيمة الورقة الفائدة والعمولة

ب- التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وتشمل :-

([3])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص2

([4])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص2

1- الاعتماد المستندي :- نوع من التسهيلات الائتمانية توضع تحت تصرف الزبون مبلغ من المال يجوز السحب علية في حدود قيمته مقابل استلام المصرف مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها.

2- خطابات الضمان :- هو تعهد يصدر من البنك لضمان احد زبائنه نتيجة الالتزام الملقى على عاتقة وضماناً لوفاء الزبون بالزاماته اتجاه طرف ثالث (المستفيد) في حدود ولمدة معينة ولتفيذ غرض معين ويعد خطاب يمثل التزام عرضي (غير فوري) على البنك ويعد عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف اي المستفيد .

الائتمان المصرفي تبعاً لمدة استحقاقة :-

1- الائتمان طويل الاجل :- مدته خمس سنوات فاكثر وتستخدم هذا النوع من الائتمان لتعديل المشاريع الاستثمارية وشراء السلع الرأسمالية وهذا النوع من الائتمان شديد العرض للمخاطر .

2- الائتمان متوسط الاجل :- مدته من سنة الى خمس سنوات .

3- الائتمان قصير الاجل :- مدته اقل من سنة يستخدم لاغراض تمويل العمليات اليومية للمستجيب لدفع الاجور او لشراء المواد الاولية ويعد اقل عرضة للمخاطر

الائتمان المصرفي تبعاً للقطاعات الاقتصادية الممولة مثل القطاع الصناعي ، القطاع التجاري ، العقاري ، السكاني ، ... الخ [5]

1-1-1-4- الائتمان المصرفي تبعاً للجهة المفترضة (قطاع عام ، قطاع خاص) اي ان يكون الائتمان ممنوح للقطاع العام اذا منح الى الخزينة المركزية او الى مؤسسات القطاع العام ، او ائتمان يستفاد منه القطاع الخاص .

1-1-1-2-5 :- الائتمان المصرفي تبعاً للضمانات :- يقسم هذا النوع الى :-

1- ائتمان مصرفي بضمان :- يكون الضمان اما عيني كالاراضي والعقارات او اوراق مالية او شخصي بكفالة شخص ثالث غالباً مايكون الائتمان ممنوح بضمانات .

2- ائتمان حر في ممنوح من دون ضمان :- ان هذا النوع من الائتمان يكون اكثر عرضة للمخاطر من النوع الاول .

([5])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 2

3- باقة الائتمان :- هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تمكن حاملها من الحصول على الائتمان وتعد صورة من صورة الائتمان الاستهلاكي [6]

للبطاقة الائتمانية عدة مزيا :-

1- تعد بالنسبة لحملها سهل الجمل وتجنبة حمل النقود الدخول في مخاطرة غير محسوبة النتائج .

2- يمكن استخدامها داخل البلد وخارجة .

3- انها اداة تعبر عن شدة الوعي المصرفي لدى الجمهور .

4- اما بالنسبة للبائع فأنها فأنها تمكنه من زيادة مبيعاته .

5- اما بالنسبة للمصرف فأنها تحقق المزايا الاتية . [7]

- الارتفاع برقم توظيف المصرف الاموال الى حدود كبيرة .
- ضمان جزء من الافراد المستفيدين من البطاقة كمتعاملين دائمين للمصرف اذا يشجعون على التعامل معه والاستفادة من ضمانه الاخرى .
- اضطرار المحلات التجارية ومحلات الخدمات المشتركة في النظام الى فتح حسابات ودائع مع المصرف لتسهيل لعمالها .
- كبر حجم هذا النظام بالقياس الى اعباءه
- يعتبر نجاح هذا النظام في حد ذاته اداة جيدة من ادوات الاعلان عن المصرف .

لما بالنسبة لمشاكل البطاقة الائتمانية :-

1. تعرضها للسرقة او الضياع ، لذلك على الزبون الابلاغ عنها للبنك عند ضياعها فتقوم البنك باصدار قرار بوقف التعامل بها
2. التكلفة العالية التي يتحملها الزبون في حالة عدم استخدام البطاقة الائتمانية
3. عدم الدقة من قبل البائع في كتابة الوصولات او جمعها او عدم الدقة من قبل البنك عند تحصيلها لذلك يتطلب على البنك اصدار رقابه على العملية كلها لتقليل مخاطر الديون المالية
4. يتطلب نجاحها توافر عدداً كبيراً من المتاجر والمؤسسات التي تقبل التعامل بالبطاقة الائتمانية .
5. فضلاً على المشاكل الاتية :- احتمال تعرض المعرف الى مخاطر السيولة نظراً لكبر حجم القروض الماخوذة من جملة هذه البطاقات مما يدعو الى تخفيض استثمارية في المجالات الاخرى

([6])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص2

([7])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 4

6. 1-1-2-2- وظائف الائتمان المصرفي

1. وظيفة تمويل الانتاج :- ان قيام المصرف التجاري يمنح الائتمان للمشاريع مما يساعد هذه المشاريع على التوسيع والاستفادة من مزيا الانتاج الكبير من خلال قيام هذه المشاريع باستثمارات جديدة وبالتالي زيادة الانتاج وزيادة القدرة على سد حاجة المجتمع من السلع [8]
2. وظيفة تمويل الاستهلاك :- من خلال القروض المقدمة للافراد لسد احتياجاتهم من السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها .
3. وظيفة تسوية المبادلات :- يعد توفير ادوات الائتمان البديل الافضل للنقود مثل العقود والسندات والكمبيالات حيث توافر السرعة لحاملها ويجرى المعاملات لحجم اكبر من النقود
4. توزيع الموارد والاستفادة منها :- يساعد الائتمان على توزيع الموارد النقدية والائتمانية على مختلف القطاعات الاقتصادية واستخدامها كافة مما يحقق للاقتصاد نمواً متوازناً وكذلك يساعد الائتمان على الاستفادة من الموارد العاطلة .
5. قيام المصرف التجاري بخلق النقود :- من خلال تجميعها لودائع ومن ثم منحها القروض لذلك تبقى المصارف التجارية المتحكم الثاني في عرض النقد بعد البنك المركزي

تطور الائتمان المصرفي

يعد الائتمان من الانشطة القديمة تاريخياً وان وجود الائتمان متزامناً مع وجود النقود وقد مر الائتمان بالمراحل التالية :-

1. العصور القديمة :- ان عملية الائتمان قديمة قد عرفها البابليون في العصور القديمة واشتهرت عوائل غنية امتهنت مهنة اقراض النقود وقد اشتهر (اجيبي) احد الاغنياء بقيامه بعملية الاقراض وذلك في القرن السابع الميلادي وكذلك شعوب الصينية للائتمان [9]
2. العصور الوسطى :- استمر في هذه المرحلة الائتمات بانتشار وظهر في مجتمعنا اثينا وروما .
3. العصور الحديثة :- بعد ظهور الثورة الصناعية والتوسع في النشاط الانتاجي ونمو الشركات وكبر حجمها ازدادت حاجاتها الى التمويل

([8])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص3
([9])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص3

واخيراً دخلت عملية الائتمان مرحلتها الجديدة التي انطلقت في عقد الثمانينات من القرن العشرين من خلال تطورات مختلفة منها الثورة المعلوماتية المصرفية التي حولت العمليات المعرفية من عمليات تقليدية الى سلسلة طويلة من المنتجات الجديدة والمتطورة وتتمثل في ظهور ادوات ائتمانية جديدة منها تسنيد القروض والمشتقات .

المبحث الثاني

اثر الائتمان المصرفي على بعض مكونات الاقتصاد القومي

2-1 اثر الائتمان المصرفي على عرض النقد :-

تعد مساهمة البنوك التجارية في خلق النقود موازياً لمساهمة البنك المركزوي في ذلك فعندما تقدم البنوك التجارية بقبول الودائع (المصدر الاساسي للائتمان المصرفي) ومن ثم تقوم بتجميع هذه المدخرات حيث تتناسب هذه الودائع عكسياً مع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وطردياً معج الاحتياطات الاولية لدى البنوك ويعتمد توسيع البنوك التجارية لقروضها عن طريق مضاعف الائتمان لذلك تقوم البنوك التجارية بتجمع المدخرات ومن ثم اعادة المتبقي من هذه المدخرات بعد اسقطاع نسبة الاحتياطي النقدي القانون وفي حالة الظروف الاعتيادي يجرى اقراضها الى الافراد لاغراض القيان بالمشاريع المختلفة ومن يقومون الافراد الحاصلون على الائتمان (10)

1. اما بصرفها مباشرة (اي استخدامها لاغراض استهلاكية او استثمارية مما يعني زيادة العملة في التداول .
2. او ايدعها ومن ثم السحب عليها بالصكوك (اي زيادة الايداعات في الحالتين يقوم المقترضون بالقيام بالمشاريع او شراء مواد اولية او توسيع مشاريعهم القائمة مما يعني تكوين دخول جديدة تودع لدى الجهاز المصرفي .

2-2- اثر الائتمان المصرفي في دعم عملية التنمية الاقتصادية

ان دور الجهاز المصرفي يعد مهماً وحيوياً في دعم عملية التنمية الاقتصاديةمن خلال توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية الحيوية كالزراعة والصناعة والبناء والتشييد ..الخ

قبل التطرق الى دور الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال دور البنوك التجارية والبنك المركزي لابد من تعريف التنمية الاقتصادية (هي هملية محتتمة واعية ودائمة موجهة وفق اراده وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فية (11)

---

(10)ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 8
(11)ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 8

ونلاحظ في البلدان المتخلفة تعاني من عجز في لتكوين الرأسمالي عن دعم عملية التنمية الاقتصادية والذي يعود لعدم كفاية مزدوجة من جانب العرض والطلب على راس مال فمن ناحية العرض تتعرض هنا الى دور الجهاز المصرفي في تجميع المدخرات النقدية لما كانت المدخرات النقدية الفردية تعتمد على مستوى الدخل الفردي وعلي الميل للاستهلاك ومجموعة العوامل النفسية فمن الملاحظ في البلدان المتخلفة انخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع الميل للاستهلاك لذلك يستطيع الجهاز المصرفي تشجيع المدخرات عن طريق فتح حسابات لذوي الدخول المنخفضة وكذلك تشجيع الافراد على اقتناء الاوراق المالية ذات السيولة المرتفعة لتحقيق عائد يجيز .

اما بالنسبة للبنك المركزي يستطيع ان يسهم في دعم التمية الاقتصادية من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية والائتمانية من اجل توجيه الائتمان صوب المشاريع المهمة والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية .

كذلك يتجه دور البنك المركزي في دعم العملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامة بدور اصدار العملية والذي يؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية في نسج الائتمان ولكن الزيادة المفرطة في اصدار العملة تؤدي الى ظهور اثار تضخمية .

ان المصارف التجارية غالباً ما تقوم بتقديم تمويل قصير الاجل ولا تحبذ التعديل طويل الاجل الذي يوجه لدعم عملية التنمية الاقتصادية وذلك لان مشاريع التنمية تكون بطيئة المردود وتحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتكون اكثر عرضة للمخاطرة لذلك على المصارف التجارية ان تبدي اهتمام خاص بمشاريع التنمية الاقتصادية .

3-2- اثر الائتمان المصرفي على مكونات الدخل القومي والاستهلاك والاستثمار

ان الدخل القومي المنظور من ناحية الانتاج النهائي يتكون من الاستهلاك والاستثمار [12]

ان الائتمان المصرفي يوجه الى القطاعات الاقتصادية كافة من خلال قيام المصارف التجارية تجميع المدخرات ومن ثم قيامها باقراض تلك الاموال الى مختلف القطاعات .

لذلك فأن الجهاز المصرفي يتخذ شتى الاجراءات لزيادة هذه الادخارات عن طريق زيادة اسعار الفائدة على الايداع .

([12])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص28

لذلك سنتطرق الى تأثير الائتمان المصرفي على الاستهلاك والاستثمار

1-3-2- تأثير الائتمان المصرفي على الاستهلاك :- ان قيام الدول باتباع سياسة توسيعية تهدف الى تنشيط القطاعات الاقتصادية من خلال قيام المصارف التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الائتمان وكذلك قيامها بتقديم الائتمان الاستهلاكي للافراد من اجل تلبية حاجتهم الاستهلاكية عندما لا تستطيع دخولهم الجارية من تلبيتها

ان قيام المصارف التجارية بتقديم الائتمان الاستهلاكي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مما يشجع المنتجين على زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج ودفع عملية الاقتصادية الى الامام [13]

اذاً ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الاستهلاك واخفاض الادخار وبالتالي ارتفاع الطلب وارتفاع الدخل .

([13])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 29

المبحث الثالث

مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :-

هناك تعاريف للخطر نورد منها :-

الخطر :- هو فرصة للخسارة بسبب عدم معرفة النتائج الممكنة او توقع حدوثها . [14]

يعرف كذلك بانه احتمال حدوث نتائج غير مرضية

يعرف كذلك هو احداث غير مرئية (unlooked) وغير مرغوبة (unwanted)

2-3- انواع مخاطر الائتمان المصرفي :-

المالية والمصرفية وتشمل

1- خطر معدل الفائدة :- هو احتمال ارتفاع معدل الفائدة على القروض مما يؤدي الى انخفاض طلب الزبائن على القروض نتيجة الارتفاع التكاليف هذا من ناحية ومن ناحية اخرى هو ان يكون الدخل المتوقع اقل من معدل الفائدة اي بمعنى ارتفاع معدل الفائدة للاقراض

2- خطر السيولة :- يعني تحمل المصارف للمخاطر والخسائر من خلال تخلي المصرف عن مبدأ الحيطة والحذر لتوافر السيولة المطلوبة فمن الصعوبة بيع المصرف الموجوداته واستثماراته وابسعار مناسبة تحت ظروف سوق عادية من اجل توافر السيولة .

3- خطر الاستثمار :- غالباً ما تقوم المصارف باستثمار اموالها عن طريق شراء الاسهم والسندات او تقديم القروض للمستثمرين او القيام باستثمارات اخرى [15]

4- المخاطر السوقية :- تحدث عندما تكون فرصة الاستثمار بالسندات والاسهم والاوراق التجارية بخسارة نتيجة تقلب في الاسواق المالية تتراجع او انهيار اسواق المال .

5- مخاطر العملة المتداولة :- نعني بها احتمال خسارة البنك ناجم من انخفاض قيمة الاستثمار والاوصول نتيجة لانخفاض قيمة النقدية وكذلك قد تتعرض المصارف الى

([14])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 32

([15]) ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص32

خسارة في حالة قيامها باستثمار خارجي نتيجة تعرض قيمة العملة المولة الى الارتفاع او الانخفاض .

6- مخاطر التضخم :- التضخم هو ارتفاع المستوى العام للاسعار وانخفاض قيمة النقد مما يؤدي الى تشوية القيمة الحقيقية للاتفاقيات المشتركة والتي تتضمن ارجاع مبلغ معين خلال مدة محدودة .

مخاطر الحكومية (الوطنية) :- تحدث مثل هذه المخاطر في حالات منها عدم اعتراف الحكومة الجديدة بالقروض والضمانات التي برمتها الحكومة السابقة او لعدم قدرة الحكومة الجديدة على سداد تلك القروض نتيجة لعدم توافر النقد الاجنبي الكافي او قد تقوم الحكومة الجديدة بتغير القوانين والتشريعات لتعطي المجال اكبر للمصارف من اجل التوسع في منح الائتمان او قد تقوم بوضع نسبة معينة للمصارف من اجل تقيدها في منح الائتمان .

2-2-3- المخاطر الائتمانية :-

هي عدم التزام المدين بارجاع مبلغ الدين الاصلي والفائدة المتفق عليها في الموعد المحدد مما يعرض البنك الى تحمل الخسائر

ويطرح البعض نوعين من الاخطاء في منح الائتمان [16]

1. منح الائتمان لشخص لا يعيدة بصورة صحيحة
2. عدم منح الائتمان لشخص يعيدة – لو منح بصورة صحيحة وفي كلا الحالتين هناك خسارة يتحملها المصرف

عناصر المخاطر الائتمانية :-

1. المدين (طالب الائتمان) :- يقصد بالمدين قدرته على سداد الائتمان من خلال ادارته للمشروع اي تسويقة للسلعة التي ينتجها واهتمامة بنظام التكاليف ويشبه الادارة المالية السليمة وعنايته بعنصر الجودة الشاملة للمشروع فظلاً على مدى توافر حسن النية للمدين في ارجاع اصل الائتمان
ان العوامل المتعلقة بثدرة المدين على السداد والتي تسمى بالادب المصرفي وتشمل
   أ الشخصية :- يثصد بها الصدق والامانة والثقة والقيم الاخلاقية والمثل ويمكن التعبير عنها بمدى التزام المدين والفائدة المستحقة عليه وفي

([16])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص33

العمل المصرفي لا يميز بين الشخصية المعنوية والشخصية الحقيقة طالما ان الشخصية المعنوية تعبر عن المواصفات الشخصية لاصحاب اداراتها .

ب المقدرة تعني مقدرة المدين على الالتزام بالائتمان وسداد بالتواريخ المحددة . ويقصد بمقدرة الفرد طاقتة وطموحاته العلمية وخبراته ومقدراته الادارية اي قدرته على استخدام عناصر الانتاج المتاحة تخلق مجرى للدخل .

ت راس المال :ـ هي الاموال المنقولة كافة وغير المنقولة التي يمتلكها المدين والتي نحصل عليها من خلال طرح الاصول عن الخصوم ويعد راس المال مركز قوة المدين وكظمانة اضافي في حالة مثل المدين عن التشديد اما بالنسبة للمصارف يعد راس المال عنصراً واقياً من تعرضها لخسائر كبيرة [17]

ث الضمانات :ـ هي عبارة عن الاصول التي يضعها المدين لتوفيق الائتمان ويعد الضمان نوع من الحماية او التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد .

تعد الضمانات وسائل تكملية لاستكمال عناصر الثقة المتوفرة اصلاً فهي اسلوب لتخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلا الائتمانية وليس لدرئها [18]

ج الظروف :ـ يقصد بها الظروف المحيط كافة بالمدين والتي تتكون من بيئتين هما البيئة الخاصة التي تشمل المتغيرات ذات الصلة بالمدين والبيئة العامة التي تشمل الظروف الاقتصادية . وكذلك تأثير الظروف الاقتصادية من خلال مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل القومي ومستوى الاسعار والمستوى المعاشي للسكان كما للظروف السياسية المتمثلة بقوانين الدولة وانظمتها تأثر على القوانين الضريبية والقوانين الكمركية .

ح علاوة على الظروف الاجتماعية المحيطة بالمدين من ظروف خاصة ومدى تمتع المدين بالاخلاق الحميدة [19]

2. المصرف :ـ يعد المصرف العنصر الثاني في الحد او الزيادة في حجم المخاطر الائتمانية من خلال خصائصه واسلوبه في معالجة تلك المخاطر لذلك ان ما يتعلق بالمصرف هي ثلاث عناصر :

([17])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص34

([18])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص34

([19])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 35

أ خصائص (مواصفات) المصرف :ـ يقصد بها حجم الودائع ومدى استقرارها وحجم السيولة ومدى نمو الودائع وحجم محفظة القروض لدية وتوزيعة للقروض على المناطق الجغرافية وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ب سياسة المصرف :ـ يقصد بها شروط ومعايير منح الائتمان والاجراءات المتبعة في منحة من خلال تحديد خصائص الائتمان من حيث حجمة وتركيبة .

ت اداء المصرف :ـ تضع الحكومات العديد من الضوابط المتعلقة بمعدلات الاداء في العمل المصرفي بهدف تخفيض المخاطر الائتمانية .

3. الائتمان :ـ يعد الائتمان العنصر الثالث للمخاطر الائتمانية ومن خلال مدته حيث انه كلما قصرت مدة الائتمان قلت المخاطر الائتمانية اي هناك علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وطول مدته [20]
4. تأثير السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلد :ـ لانتعاش فيزداد حجم المخاطر الائتمانية في حالة الركود وتقل في حالة الانكماش

5-3-1- معالجة مخاطر الائتمان :ـ ويجرى ذلك من خلال :ـ

1. تجنب المخاطر :ـ ويعنى به رفض طلب القروض عندما يكون احتمال الخسارة نتيجة المخاطر اكبر بكثير من العوائد المتوقعة .
2. سياسية تحمل المخاطر :ـ يقصد بها تحمل المصارف بالاعتماد على نفسها في مواجهة الاثار المترتبة على تحقيق مسبب المخاطر بصورة حادث ويجرى ذلك بطريقتين
3. تحمل المخاطر من دون تخطيط :ـ تستخدم هذه الطريقة عندها تكون الخسارة المتوقعة قليلة القيمة وغير متكررة ومن اهم شروط تطبيق هذه الطريقة ضرورة توفير ايراد جاري يمكن لتغطية الخسارة المتوقعة .
4. طريقة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط :ـ تستخدم هذه الطريقة عندا تكون الخسارة المتوقعة نتيجة لتحقيق سبب المخاطرة المتوقعة هذه الطريقة على تكوين مخصص لمواجهة الخسارة المتوقعة .
5. سياسة الوقاية والمنع :ـ تقوم هذه الطريقة على اتخاذ الاجراءات الممكنة كافة لمنع وتقليل فرص تحقيق مسببات المخاطر في صورة حادث والحد من تأثيرها ، وذلك بالاعتماد على مختلف الاساليب منها الضمانات والتوفيق وتقديم النصح والاستشارة الى المقترض .

([20])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 35

6. سياسة التجزيئة والتنويع من الناحية التأمينية :ـ يقصد بهذه الطريقة تجزئة الشيء المعرض للمخاطر بشكل يضمن عدم تعرض اجزائة جميعها في وقت واحد من اجل تخفيض مسبب المخاطر وذلك . بجانب التنويع لكل جزء من الاجزاء في الحالات التي تسمح بذلك مما يحقق انتشاراً للمخاطر على المستوى المالي او الجغرافي يحقق كل ذلك بشرط قابلية وحدة المخاطر للتجزئة .
7. سياسة التجميع من الناحية التأمينية :ـ تقوم هذه الطريقة على تجميع اكبر عدد ممكن من وحدات المخاطر المتماثلة او المعرضة الى المسببات نفسها وتوزيع عبئ الخسارة الناتجة

الفصل الثاني

المبحث الاول

الاصلاح المصرفي في الوطن العربي

1-2-1- مفهوم الاصلاح المصرفي :-

ان المعنى اللغوي لكلمة اصلاح يقصد بها العملية التي ترمي الى جعل الي اكثر اصلاحاً [21]

والعملية الاصلاحية قد تأخذ واحدة من ثلاثة صور ، فأما ان تكون عملية رائدة لم يسبقها احد من السلوك الذي انتجته ثم لحقها الاخرون بتوجهاتها .

واما ان تكون معاصرة او متزامنه مع حركة اصلاحية اخرى واما تكون تقليدية اي عملية تقليدية بمعنى انها تسعى لتقليد وحذو نهج اصلاحي سابق [22] تقسم سياسة الاصلاح الاقتصادي على سياستين هما سياسة الاستقرار والسياسة الهيكلية ويعتبر الاصلاح المصرفي من اهم انواع الاصلاح الاقتصادي التي لجأت اليها الدولة العربية نتيجة الكثير من الاختلالات الهيكلية والمصرفية التي عانتها هذه الدول قبل انتاجها برامج الاصلاح الاقتصادي

وفيما يلي بعض الاختلالات المصرفية التي عانت منها الدول العربية والتي ادت انتهاج تلك الدول برامج الاصلاح المصرفي :-

1. تدخل الحكومة في الجهاز المصرفي :- تقوم الحكومة بدور حيوي في الدول العربية بالتأثير على الجهاز المصرفي من خلال تأثيرها بالسياسات النقدية والائتمانية ولقد جرى استخدام شتى الاساليب الادارية من قبل الدولة بهدف التأثير على تخصيص وتوجيه الائتمان وعلى اسعار الفائدة وكذلك مارست دورها في توجيه الائتمان الى قطاعات اقتصادية معينة تعد ذات اولوية وكذلك بهدف التسريع بعملية التنمية الاقتصادية .

---

(21) ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص 71

(22) ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص72

2-1-2- مسوغات الاصلاح المصرفي واهدافة :-

1-2-1- مسوغات الاصلاح المصرفي [23]

1. دوافع اقتصادية :- ان مهمة المؤسسات المصرفية خلق النقود الائتمانية الظرورية لتقدم اي مجتمع وازدهارة ومن اجل تحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية .
2. دوافع نقدية :- نتيجة التغيرات الحاصلة في النظام النقدي لذلك لابد من اعادة صياغته
3. دوافع نقدية :- نتيجة للمستجدات التي حدثت في مجال المنتجات المصرفية ومجال الاجهزة التقنية لذلك لابد من وضع قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم التعامل مع هذه التقنيات الحديثة من اجل تحقيق المنفعة لها .
4. دوافع تنظيمية :- يقصد بها الاسس والمعاير التنظيمية للمؤسسة المصرفية مما يعني عرض الافكار الجديدة والتي من شأنها تقليل انحراف القائمين على ادارة هذه المؤسسة

2-2- اهداف الاصلاح المصرفي :-

1- زيادة تعبئة المدخرات واستخدامها الاستخدام الامثل ومن اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين

2- خلق انظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي [24]

3- تمكين اقتصاديات الدول التي تسعى للاصلاح الى تكيف اقتصادياتها التواجه الصدمات الخارجية الاختلالات الخارجية والتي تحدث في السوق السلعي او السوق النقدي .

([23])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س،ص73
([24])ازهار حسن علي ، بغداد ، 4س، ص 74

الاستنتاجات

1. الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة مديونية تقوم على اساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين ، يتمكن من خلالها المدين الحصول على مبلغ من المال وفق شروط معينة ولتحقيق اغراض محددة مقابل تعهد المدين بارجاع المبلغ الاصلي مع الفائدة المتفق عليها
2. يعد الائتمان من الانشطة القديمة فقد وجد في عهد البابلين وانه وجد مع وجود النقود وقد مر بمراحل مختلفة اسهمت في تطوره وتطور ادواته .
3. هناك وظائف حيوية للائتمان المصرفي منها تمويل المشاريع الاستثمارية والاستهلاكية للافراد وتمويل التجارة الداخلية والخارجية وتسوية توزيع واستخدام افضل للموارد المالية .
4. يمارس الائتمان المصرفي تأثير واضحاً في عرض النقد من خلال العلاقة الطبيعية بين حجم الائتمان وعرض النقد .
5. يسهم الائتمان المصرفي في زيادة مكونات الدخل القومي (الاستهلاكي والاستثمار) من خلال توجه المصارف التجارية لتشجيع قطاعات اقتصادية معينة فتقوم بمنح ائتمان استهلاكي لكي يزداد الطلب ومن ثم يواجه المنتجون الطلب المتزايد بزيادة انتاجهم فينتعش الاقتصاد القومي وكذلك يسهم الائتمان المصرفي في زيادة الاستثمار ويسهم هذا النوع من الائتمان تنشيط عملية التنمية الاقتصادية
6. استخدمت العديد من الدول العربية برنامج الاصلاح المصرفي من اجل رفع كفاءتها المصرفية ولانها تعاني من استخدام اساليب تقليدية في ممارسة اعمالهم وقصر الاطر القانونية والتشريعية للمصارف التجارية للدولة وتعثر المصارف التجارية وتعرضها للتصفية وقلة الكوادر الفنية والادارية والكفؤة

التوصيات

1. تطوير وتحديث المصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال استخدام الاساليب الحديثة في الصيرفة وتطوير الكوادر البشرية ومن خلال ادخال العاملين في المصارف دورات تأهيلية لتطوير قدراتهم واطلاعهم على الاساليب الحديثة للصيرفة لكي تتمكن من منافسة المصارف الادنبية التي تقوم ببمارسة اعمالها في القطر .
2. من المفيد تقديم الائتمان طويل الاجل لان هذا النوع من التمويل يقدم للمصارف او المشاريع الاستثمارية وبالتالي يسهم في زيادة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق التراكم الرأسمالي ومن ثم دعم التنمية الاقتصادية .
3. تأسيس مؤسسة وطنية لضمان الائتمان في العراق لكي تشعر المصارف التجارية الخاصة بالطمأنينة عند منحها للائتمان ولكي تتوسع في منح الائتمان من دون تخوف من عدم ارجاعة وتسهم في الوقت نفسه في تخفيض الديون المتعثرة ، لان هذه المؤسسة تتولى مسؤولية تحصيل الديون مقابل فائدة محددة تحصل عليها
4. اصلاح الاختلالات الهيكلية كافة في الجهاز المصرفي العراقي من خلال

- وضع الضوابط والتشريعات والقوانين التي تقلل من حدوث مشاكل الجهاز المصرفي وتسهم ايضاً في تهيئة هذا الجهاز لمواجهة تحديات المستقبل .
- مواجهة مشاكل الجهاز الحالي باسرع ما يمكن وباقل ضارة وكلفة ممكنة ويتم ذلك من خلال اتخاذ الاجراءات التالية :-

أ اتباع سياسة الدمج القسري للمؤسسات التي تعاني من المخاطر الائتمانية وتصفية المؤسسات الميؤس منها .

ب اعادة هيكلة رأس مال المصارف التي تزداد فيها المخاطر .

ت اتخاذ الاجراءات لتدعيم رأس مال المصارف التي تزداد فيها المخاطر .

ث دعم تطوير الرقابة المصرفية بمستوياتها المختلفة واتخاذ الاجراءات والسياسات اللازمة .

المصادر والمراجع

اولاً المصادر العربية

أ- الكتب

1. ارشيد ، د.عبد المعطي رضا و جودة محفوظ اصعد ، ادارة الائتمان دار وائل للنشر ، 1999
2. الحسيني ، د.فلاح حسن عادي ، والدوري ، د. مؤيد عبد الرحمن عبدالله ، ادارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ،2000
3. الراوي ، د. خالد وهيب ، ادارة المخاطر المالية ، دار وائل للنشر ، 1999
4. الدليمي ، د.عوض فاضل اسماعيل ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة ، ط1 ، 1990.
5. الشماع ، د.خليل محمد حسن ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء ، 1974 - 1975.
6. الشماع ، د.خليل محمد حسن ، تقدير لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال (الملاكة المالية) اتحاد المصارف العربية ،1990
7. العمار ، وليد رضوان ، اساسيات في الادارة المالية ، مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسة التمويل دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،1997 .
8. العلاق ، د. بشير عباس ، ادارة المصارف ، جامعة التحدي ،1998
9. الكواري ، علي خليفة ، تنمية الضباع ام ضباع من اصل التنمية ، محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .
10. رمضان ، د.زياد ، ادارة الاعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 1997
11. سعيد ، عبد السلام لفته ، الائتمان المصرفي ،2003
12. سونر ، د. منهليم طر ذيب ، والعمارة ، د. رضوان وليد ، النقود وابنوك ، مؤسسة الاء للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، بغداد ،2002
13. عبد العزيز ، د.اكرام ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، ط1 ، بغداد ،2002

ب- الاطاريح والرسائل الجامعية

1. الحمداني ، رافعة ابراهيم عبد الله ، بيئة المهمة واثرها في مخاطر وربحية المصارف ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، قسم ادارة اعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،2003
2. السامرائي ، يسرى مهدي ، اثر السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي مع اشارة الى حالة العراق ، ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2004
3. الغزي ، فليح حسن ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،1997
4.